

Distr.
GENERAL

E/CN.4/2005/16
14 December 2004

ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة حقوق الإنسان
الدورة الحادية والستون
البند ٦ (أ) من جدول الأعمال المؤقت

العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وجميع أشكال التمييز:
التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل ديربان ومتابعتها

تنفيذ التوصيات ذات الصلة الصادرة عن الفريق العامل الحكومي الدولي المعني
بالتنفيذ الفعال لإعلان وبرنامج عمل ديربان في دورته الثانية

تقرير مرحلي من المفوضية السامية لحقوق الإنسان

موجز

هذا التقرير مقدم عملاً بقرار لجنة حقوق الإنسان ٨٨/٢٠٠٤. ويتضمن عرضاً موجزاً للأنشطة التي
اضطلعت بها المفوضية السامية لحقوق الإنسان تنفيذاً للتوصيات ذات الصلة التي اعتمدها الفريق العامل الحكومي
الدولي المعني بالتنفيذ الفعال لإعلان وبرنامج عمل ديربان في دورته الثانية.

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	٣-١	مقدمة
		أولاً - التدابير التي اعتمدها والإجراءات التي اتخذتها المفوضية السامية
		لحقوق الإنسان تنفيذاً لتوصيات الفريق العامل الحكومي المعني بالتنفيذ الفعال
٣	٣٢-٤	لإعلان وبرنامج عمل ديربان
٣	١٥-٤	ألف - التعليم
٦	٢٣-١٦	باء - الفقر
٨	٢٥-٢٤	جيم - المعايير التكميلية
٩	٣٢-٢٦	دال - الأنشطة الأخرى ذات الصلة
١٠	٣٣	ثانياً - خاتمة

مقدمة

- ١ - هذا التقرير مقدم عملاً بقرار لجنة حقوق الإنسان ٨٨/٢٠٠٤، وهو قرار طلبت فيه اللجنة من المفوضية السامية لحقوق الإنسان أن تنفذ جميع التوصيات ذات الصلة الصادرة عن الدورة الثانية للفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالتنفيذ الفعال لإعلان وبرنامج عمل ديربان وأن تقدم تقريراً مرحلياً في هذا الشأن إلى اللجنة في دورتها الحادية والستين.
- ٢ - وخلال دورته الثانية، المعقودة في الفترة من ٢٦ كانون الثاني/يناير إلى ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٤، ركز الفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالتنفيذ الفعال لإعلان وبرنامج عمل ديربان مناقشاته على موضوعين هما التعليم والفقر، والمعايير التكميلية. وفي هذه الدورة، اعتمد الفريق العامل بتوافق الآراء ٢٧ توصية (E/CN.4/2004/20، الفقرة ٨١). وللبعض منها تأثير مباشر على أنشطة المفوضية، وامتنالاً لطلب الفريق العامل، قامت المفوضية بتحديد التوصيات التي تتطلب اهتمامها.
- ٣ - وهذا التقرير يقدم لمحة عامة عن الأنشطة التي تنفذها المفوضية السامية لحقوق الإنسان في إطار المواضيع ذات الصلة التي قام الفريق العامل بتحليلها تنفيذاً لتوصياته. وينبغي استكمال المعلومات الواردة في هذا التقرير بالتقارير التالية:
(أ) تقرير المفوضية السامية لحقوق الإنسان عن التنفيذ والمتابعة الشاملين للمؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب (E/CN.4/2004/17 and Corr.1 and Add. 1-3)؛
(ب) تقرير الأمين العام عن الجهود العالمية من أجل القضاء التام على العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب والتنفيذ والمتابعة الشاملان لإعلان وبرنامج عمل ديربان (A/57/375)؛
(ج) تقرير المفوضية السامية لحقوق الإنسان عن المعايير التكميلية (E/CN.4/2004/WG.21/3)؛
(د) تقرير المفوضية السامية لحقوق الإنسان عن مناهضة تشويه صورة الأديان (E/CN.4/2005/15).

أولاً - التدابير التي اعتمدها والإجراءات التي اتخذتها المفوضية السامية لحقوق الإنسان تنفيذاً لتوصيات الفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالتنفيذ الفعال لإعلان وبرنامج عمل ديربان

ألف - التعليم

- ٤ - التعليم أداة فعالة للقضاء على الخوف من التنوع البشري ولتغيير التصرفات التي تنم عن التعصب. وهو أداة لتمكين الأشخاص من فهم وممارسة حقوقهم. كما أنه وسيلة ضرورية لتعزيز المشاركة والتبادل لمكافحة التمييز والتهميش. وتهدف المفوضية، من خلال تنفيذ برنامجها لتعليم حقوق الإنسان، إلى تعزيز الاحترام والتسامح وتوفير التعليم المتعدد القطاعات وتضمين المناهج المدرسية وجهات نظر تاريخية وثقافية مختلفة.

٥- وفي عام ٢٠٠٢، وقعت كل من المفوضية السامية لحقوق الإنسان ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) مذكرة تفاهم تتوخى، في جملة أمور، تعاوناً وثيقاً في تنفيذ مجمل استراتيجية اليونسكو المتعلقة بحقوق الإنسان والاستراتيجية المتكاملة لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب في ميادين اختصاص اليونسكو، وفي وضع استراتيجيات تتصل، في جملة أمور، بالحق في التعليم وتعليم حقوق الإنسان وبالحقوق الثقافية والتنوع الثقافي، وبحرية التعبير وإمكانية الوصول إلى المعلومات وبالحرية الأكاديمية وبحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين. وفي هذا الإطار، تتعاون المفوضية السامية لحقوق الإنسان مع اليونسكو على مستويات شتى.

٦- وفي سياق عقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان (١٩٩٥-٢٠٠٤)^(١)، تقوم المفوضية بتعزيز الحوار بين الثقافات عن طريق تنفيذ أنشطة في الميادين التالية^(٢): تيسير تبادل المعلومات والربط الشبكي بين جميع القطاعات ذات الصلة؛ وتقديم الدعم للتثقيف في مجال حقوق الإنسان ولمبادرات التدريب من خلال إقامة مشاريع للتعاون التقني الوطني ودون الإقليمي والإقليمي؛ وتقديم الدعم لمبادرات ترمي إلى تثقيف وتدريب القاعدة الشعبية في مجال حقوق الإنسان؛ وإصدار ونشر مواد منتقاة عن التدريب والتثقيف في مجال حقوق الإنسان؛ ونشر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم؛ وتنفيذ المرحلة الرابعة لمشروع "مساعدة المجتمعات المحلية معاً"، الذي يقدم منحاً صغيرة لمبادرات التعليم والتدريب في مجال حقوق الإنسان التي تضطلع بها المنظمات الشعبية.

٧- ومع انتهاء عقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان في عام ٢٠٠٤، أحاط المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في مقرره ٢٦٨/٢٠٠٤، علماً بقرار لجنة حقوق الإنسان ٧١/٢٠٠٤ وعقرها ١٢١/٢٠٠٤ ووافق على توصية اللجنة التي بأن يوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي الجمعية العامة أن تعلن في دورتها التاسعة والخمسين برنامجاً عالمياً للتثقيف في مجال حقوق الإنسان يبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ وينقسم إلى مراحل متعاقبة بغية دعم وتطوير تنفيذ البرامج الخاصة بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان في جميع القطاعات. وفي قرارها ١١٣/٥٩، أعلنت الجمعية العامة عن البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان ودعت الدول إلى تقديم تعليقاتها إلى المفوضية على مشروع خطة العمل للمرحلة الأولى (A/59/525)، وهي تعليقات اشترك في إعدادها كل من المفوضية واليونسكو.

٨- وقد أقر المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب أن التثقيف في مجال حقوق الإنسان هو حجر الزاوية في مكافحة التحيز والعنصرية. فالتثقيف في مجال حقوق الإنسان يقدم أداة من أدوات الوقاية من العنصرية والتمييز والتعصب والعنف ويكتسب أهمية خاصة لدى الشباب نظراً لما يمتلكون من إمكانات حافزة على التغيير. ومن ضمن الأنشطة التي اضطلعت بها المفوضية المبادرة المعنونة "الصغار يرسمون من أجل حقوق الإنسان". وقد طرحت هذه المبادرة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ وتضمنت تنظيم مسابقة رسم لأطفال المدارس في منغوليا وكولومبيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والمكسيك وجنوب أفريقيا، وقد رافق المسابقة مناقشات هامة عن حقوق الإنسان. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٤، صدرت الرسوم الفائزة بالجوائز على شكل ملصقات للمفوضية السامية لحقوق الإنسان وبلغات الأمم المتحدة الست.

٩- وتابعت المفوضية تركيز اهتمامها على المبادرات الرامية إلى تعزيز التسامح القائم على أساس احترام حقوق الإنسان واختلاف الأديان وعلى إذكاء النقاش حول الجوانب الإيجابية وإغناء الحوار القائم بين الثقافات والأديان. وفي

٢١ آذار/مارس ٢٠٠٤، قامت المفوضية، احتفاءً باليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري، وبالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة في جنيف، بتنظيم حلقة لمناقشة موضوع "الحوار بين الثقافات: وسيلة لمكافحة العنصرية". وفي تموز/يوليه ٢٠٠٤، شارك ممثل عن المفوضية في جلسة عن "الحوار بين الحضارات" نظمها برنامج الأمم المتحدة للدراسات العليا في جنيف.

١٠ - وقامت المفوضية بتنظيم ورعاية مائدة مستديرة للشباب عنوانها "لنقف في وجه العنصرية!" ضمن إطار مهرجان الشباب العالمي الذي أقيم في برشلونة، إسبانيا، في آب/أغسطس ٢٠٠٤. وقد دعي ستة شبان من مختلف الخلفيات والقارات للمشاركة في تقديم مبادرة موفقة أو مشروع ناجح يرمي إلى تعزيز التنوع الثقافي. والغرض من المائدة المستديرة هو توعية الشباب بالضرر الذي يلحقه التمييز العنصري؛ وتقديم توضيحات إضافية للفئات ضحايا التمييز؛ وتبادل المعرفة بشأن مشاريع مناهضة التمييز الناجحة.

١١ - واستضاف مركز اليونسكو لمنطقة كاتالونيا "حلقة دراسية للخبراء بشأن تشويه صورة الأديان والمناهضة العالمية للعنصرية: معاداة السامية وكره المسيحية وكره الإسلام" عقدت في برشلونة من ١١ إلى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. وقدمت المفوضية الدعم المالي لتنظيم هذه الحلقة التي عقدت بمبادرة من المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وكان هدفها الرئيسي إشاعة فهم أفضل لمسألة تشويه صورة الأديان (انظر E/CN.4/2005/15 و E/CN.4/2005/18/Add.4).

١٢ - وإثر انعقاد حلقة عمل نظمتها المفوضية بالاشتراك مع اليونسكو بشأن موضوع "مكافحة العنصرية وتشجيع التسامح"، تعمل المفوضية على نشر كتاب بعنوان "أبعاد العنصرية" باللغات الإنكليزية والإسبانية والفرنسية.

١٣ - وتم توفير الدعم في شكل منح صغيرة يتولى إدارتها مشروع مساعدة تآزر المجتمعات المحلية (مبادرة مشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمفوضية السامية لحقوق الإنسان) وهو دعم يقدم إلى المشاريع الشبابية الشعبية الرامية إلى تعزيز احترام التنوع في المدارس وعن طريق التعليم غير الرسمي. وعملاً بقرار الجمعية العامة ٥٧/٢١٢ الذي يطلب إلى المفوضية مواصلة تنفيذ وتوسيع مشروع مساعدة تآزر المجتمعات المحلية، شرعت المفوضية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في تنفيذ المرحلة الرابعة من هذا المشروع لمواصلة تقديم الدعم، من خلال منح صغيرة، للأنشطة الشعبية المصممة للتأثير على تعزيز وحماية حقوق الإنسان وللإسهام إسهاماً فعالاً على المدى الطويل في نشر ثقافة حقوق الإنسان وفي تعزيز القدرات المحلية المستخدمة في تعليم حقوق الإنسان. وقد تم في عشرة بلدان انتقاء مبادرات محددة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان ترمي إلى مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وتحديدًا، فقد قدمت المنح لمشاريع المنظمات غير الحكومية التي تعالج التمييز ضد السكان الأصليين، وينفذ حالياً مثل هذه المشاريع في نيكاراغوا وأوروغواي وكولومبيا وكمبوديا. وهناك أنشطة لإذكاء الوعي العام من أجل تشجيع وتعزيز التسامح وثقافة السلم والتعايش بين الفئات الإثنية تنفذ حالياً في تشاد وبوروندي ورومانيا. كما تبذل الجهود لتعزيز وحماية حقوق المعوقين ولاستئصال التمييز بين الجنسين والتمييز القائم على أساس الميول الجنسية من خلال تنظيم حملات إعلامية عامة وحلقات عمل تدريبية في منغوليا وصربيا والجبل الأسود وقيرغيزستان وموريتانيا. كما قدمت

المفوضية المساعدة إلى ست مؤسسات لحقوق الإنسان في المكسيك وفنزويلا وفيجي والهند ومنغوليا والنيجر كي تنفذ أنشطة في مجال رفع مستوى الوعي بشأن العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.

١٤- وتتولى المفوضية خدمة آليات المتابعة الثلاث التي أنشئت في أعقاب المؤتمر العالمي. وقد تم في حزيران/يونيه ٢٠٠٣ تعيين الخبراء البارزين المستقلين الخمسة من أجل متابعة تنفيذ أحكام إعلان وبرنامج عمل ديربان (كما هو مطلوب في قرار الجمعية العامة ٥٦/٢٦٦ وترد اختصاصاتهم في قرار لجنة حقوق الإنسان ٦٨/٢٠٠٢ و٣٠/٢٠٠٣). وقد حدد موعد للاجتماع الثاني في مطلع عام ٢٠٠٥، وهو اجتماع يعتزم فيه الخبراء مناقشة المشاكل المتصلة بتنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان، بما في ذلك المجالات غير المعالجة والممارسات السليمة؛ كما أنهم سيقومون بوضع توصيات محتملة لبرنامج الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، سوف تشمل الفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالتنفيذ الفعال لإعلان وبرنامج عمل ديربان. كما أنهم سيعيدون النظر في توصيات آليات المتابعة الأخرى ذات الصلة التي أنشأها المؤتمر العالمي وسيخذون إجراءً بشأنها. وفي سياق التعليم، أوصى الفريق العامل بأن يعمل الخبراء والحكومات معاً على تعبئة الموارد الكافية لتلبية الاحتياجات التعليمية لضحايا العنصرية^(٢). وتعرض على اللجنة مذكرة تحيل التوصيات التي وضعها الخبراء البارزون المستقلون أثناء دورة فريقهم الثانية (E/CN.4/2005/125).

١٥- وشدد المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، منذ إقرار ولايته، على أهمية مواصلة وتعزيز الحوار بين الحضارات للتشجيع على زيادة التسامح والاحترام والتفاهم المتبادل. وقد شارك المقرر الخاص خلال الفترة من ١٦ إلى ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٤ في المنتدى العالمي الأول لحقوق الإنسان الذي نظم بمبادرة من اليونسكو، في مدينة نانت، فرنسا. وفي أثناء هذا الاجتماع الهام، أكد المقرر الخاص على عودة العنصرية وكرهية الأجانب إلى الظهور وحدد العوامل المسؤولة، حسب رأيه، عن التراجع في مكافحة العنصرية. وبين كيف يمكن لمفهوم التنوع بمعناه التعددي وللتعليم المشترك بين الثقافات أن يشكلوا حلولاً للقضاء على مشكلة العنصرية من جذورها.

باء - الفقر

١٦- ينص إعلان ديربان، في فقرته ١٨، على أن الفقر والتخلف والتمييز والاستبعاد الاجتماعي والتفاوتات الاقتصادية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وتسهم في استمرار المواقف والممارسات العنصرية التي تولد بدورها مزيداً من الفقر. ويدعو برنامج عمل ديربان الدول إلى تعزيز سياساتها وتدابيرها الرامية إلى تقليص التفاوتات بين الدخل والثروة، واتخاذ الخطوات المناسبة فرادى ومن خلال التعاون الدولي لتعزيز وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على أساس غير تمييزي (الفقرة ٢٠٧). كما حث الإعلان الدول على أن تتخذ أو تعزز التدابير، بما في ذلك عن طريق التعاون الثنائي أو المتعدد الأطراف، الرامية إلى التصدي للأسباب الجذرية كالفقر والتخلف وعدم تكافؤ الفرص، التي يرتبط بعضها بالممارسات التمييزية التي تجعل الناس، وخاصة النساء والأطفال، عرضة للتجار، مما قد يفضي إلى العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب (الفقرة ١٧٤).

١٧- ومن الضروري الإشارة إلى أن المفوضية السامية كانت، بوصفها مركز تنسيق لحقوق الإنسان على مستوى منظومة الأمم المتحدة، تستكشف وتعزز الاعتراف الصريح بوجود صلات ربط بين حقوق الإنسان والفقر، من خلال تقديم الدعم لولايات الخبير المستقل المعني بحقوق الإنسان والفقر المدقع، وللعمل الذي يضطلع به خبراء اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في وضع مبادئ توجيهية تتعلق بتطبيق معايير وقواعد حقوق الإنسان في إطار مكافحة الفقر المدقع.

١٨- وعلاوة على ذلك، أخذت المفوضية السامية لحقوق الإنسان تعمل، منذ عام ٢٠٠١، على وضع نهج للحد من الفقر يستند إلى حقوق الإنسان. وإثر طلب قدمته لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في آب/أغسطس ٢٠٠١ إلى المفوضية السامية، وبناءً على مشاورات أجريت مع مختلف النظراء، وضعت المفوضية مشروع مبادئ توجيهية: نهج لحقوق الإنسان فيما يتعلق باستراتيجيات الحد من الفقر. وهذه الوثيقة ترمي إلى تقديم المساعدة في مجال إدماج حقوق الإنسان إلى الحكومات والوكالات الإنمائية وغيرها من الجهات الممارسة والمشاركة في وضع وتنفيذ ورصد استراتيجيات الحد من الفقر. وتجري تنقيح المبادئ التوجيهية التي يفترض وضعها في صيغتها النهائية في النصف الأول من عام ٢٠٠٥.

١٩- وفي آذار/مارس ٢٠٠٤، أصدرت المفوضية منشوراً بعنوان "حقوق الإنسان والحد من الفقر - إطار مفاهيمي" (CHR/PUB/04/1) مكملًا لمشروع المبادئ التوجيهية وموضحاً للمفهوم الأصلي. وهذا المنشور يركز على أن إحدى أكثر الصفات تمييزاً لنهج حقوق الإنسان فيما يتعلق بالحد من الفقر هي أنه يستند صراحةً إلى القواعد والقيم التي ينص عليها القانون الدولي لحقوق الإنسان، ويبين كيف تُتيح حقوق الإنسان الدولية إطاراً معيارياً ملزماً لوضع سياسات وطنية ودولية تشمل استراتيجيات للحد من الفقر. وتوصف المساءلة والتمكين وعدم التمييز والاهتمام بأشد الفئات ضعفاً على أنها مبادئ مترابطة كامنة في صلب نهج لحقوق الإنسان فيما يتعلق بالحد من الفقر.

٢٠- في الفقرة ١٩١(د) من برنامج عمل ديربان، "يوصي البرنامج المفوضية السامية لحقوق الإنسان بالقيام، عن طريق التعاون مع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية وغير الحكومية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، بإنشاء قاعدة بيانات تتضمن معلومات عن الوسائل العملية للتصدي للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وبخاصة عن الصكوك الدولية والإقليمية والتشريعات الوطنية، بما في ذلك تشريع مناهضة التمييز، فضلاً عن الوسائل القانونية لمكافحة التمييز العنصري؛ وبشأن سبل الانتصاف المتاحة من خلال الآليات الدولية لضحايا التمييز العنصري وكذلك سبل الانتصاف الوطنية؛ والبرامج التعليمية والوقائية المنفذة في مختلف البلدان والمناطق؛ وأفضل الممارسات للتصدي للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب؛ وفرص التعاون التقني؛ والدراسات الأكاديمية والوثائق التخصصية، وضمان تيسير الوصول إلى قاعدة البيانات هذه، ما أمكن، لمن هم في مراكز السلطة ولعامة الجمهور، من خلال موقعها على الشبكة العالمية للمعلومات ومن خلال وسائل ملائمة أخرى".

٢١- وكخطوة أولى، أعدت في عام ٢٠٠٣ دراسة عن أفضل الممارسات للنشر. كما شرع في نهاية عام ٢٠٠٣ وخلال عام ٢٠٠٤ في إعادة تصميم الموقع على الشبكة العالمية لوحدة مناهضة التمييز، وهو الموقع الذي يستقبل قاعدة للبيانات المذكورة. وواصلت المفوضية جمع التشريعات وخطط العمل الوطنية وبرامج ومشاريع

التعاون التقني في مجال مناهضة التمييز ومواد لإذكاء الوعي ومواد إعلامية وأفضل الممارسات في مجال مناهضة التمييز على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي والشعبي. ومن المقرر أن يستكمل مشروع الدراسة ويصبح جاهزاً للنشر في عام ٢٠٠٥.

٢٢- ومن المقرر أن تشمل قاعدة البيانات المتعلقة بأفضل الممارسات، التي تعد هدفاً يفترض بلوغه خلال فترة من الزمن، أفضل ممارسات الدول في المجالات التالية: (أ) تدابير ترمي إلى مساعد الضحايا (الأفارقة والأشخاص المنحدرون من أصل أفريقي، والشعوب الأصلية والمهاجرون واللاجئون والأقليات وغيرهم من الضحايا)؛ (ب) وأنشطة التدريب والتعليم وزيادة الوعي؛ (ج) واستراتيجيات القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب (أي المؤسسات المنشأة لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب؛ وخطط العمل الوطنية؛ والمبادرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ واستراتيجيات الحد من الفقر؛ واللوائح النازمة لوسائل الإعلام والإنترنت؛ واستراتيجيات أخرى). وستشمل كذلك أفضل الممارسات للمنظمات الحكومية الدولية، وللمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والهيئات ذات الصلة؛ وأفضل الممارسات للمنظمات غير الحكومية ومنظمات الشباب؛ وأفضل الممارسات على جميع المستويات في مجال التنمية والتمكين والتعليم والتدريب ووسائل الإعلام والرعاية الصحية والجهود الرامية إلى مكافحة العنصرية القائمة على الإنترنت واستراتيجيات التدخل القانوني لمكافحة العنصرية والتدابير المناهضة للعنصرية في مجال الرياضة.

٢٣- والفساد ظاهرة اجتماعية وسياسية واقتصادية معقدة تؤثر على كل ميدان من الميادين الاجتماعية. وتفضي إلى تراجع الاستثمارات أو حتى سحبها، مع ما يترتب على ذلك من الآثار الكثيرة طويلة الأجل، ومنها الاستقطاب الاجتماعي، وعدم احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان، والممارسات المنافية للديمقراطية وتحويل وجهة الأموال المخصصة للتنمية والخدمات الأساسية. ويجري تنفيذ غالبية أنشطة المفوضية في مجال استراتيجيات مناهضة الفساد والتمتع بحقوق الإنسان من خلال تقديم الدعم إلى آليات حقوق الإنسان، رغم الجهود التي تبذل أيضاً في الأنشطة التنفيذية المتعلقة بالتدريب والتعاون التقني. وقررت اللجنة، في مقررها ١٠٦/٢٠٠٤، تأييد قرار اللجنة الفرعية تعيين السيدة كريستي مبونو مقرررة خاصة أوكلت إليها مهمة إعداد دراسة شاملة^(٤) عن الفساد وأثره على التمتع الكامل بحقوق الإنسان، وبخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وستهدف هذه الدراسة إلى الإسهام في تعزيز الشفافية والمساءلة والحكم الرشيد على الصعيد الوطني. وينبغي أن تفيد أيضاً كدليل تسترشد به كل الهيئات التي تتناول هذه المسألة. وينبغي أن تبحث بالتفصيل مظاهر الفساد العامة والمحددة وأن تعين الفئات الضعيفة وأن تضع مبادئ توجيهية بشأن احترام حقوق الإنسان والشكاوى ونظم العقوبات الدولية. ونال هذا المقرر موافقة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مقرره ٢٧٤/٢٠٠٤.

جيم - المعايير التكميلية

٢٤- في دورته الثانية، طلب الفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالتنفيذ الفعال لإعلان وبرنامج عمل ديربان من المفوضية السامية لحقوق الإنسان أن تنقل دعوته إلى لجنة القضاء على التمييز العنصري لتقديم آرائها الخطية بشأن مدى فعالية الاتفاقية، بما في ذلك تنفيذها (E/CN.4/2004/20، الفقرة ٨١، التوصية ٢٠). وقدم إلى الفريق

العامل، في دورته الثالثة المعقودة من ١١ إلى ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، تقرير يتضمن آراء لجنة القضاء على التمييز العنصري بشأن فعالية الاتفاقية، بما في ذلك تنفيذها (انظر E/CN.4/2004/WG.21/10 و Add.1).

٢٥- وطلب كذلك الفريق العامل من المفوضية تيسير عملية جمع الآراء المقدمة من المؤسسات والمنظمات المهتمة بشأن مسائل تتعلق بمعايير تكميلية وضمان تعميمها في الوقت المناسب على جميع أعضاء الفريق العامل لإغناء النقاش حول إعداد هذه المعايير. ومن ثم بعثت المفوضية، في تموز/يوليه ٢٠٠٤، برسائل إلى المنظمات والمؤسسات الدولية تلتزم آراءها في هذا الشأن. فتلت ردين: الأول من مجلس أوروبا والآخر من مكتب العمل الدولي. وترد المساهمتان موجزتين في الوثيقة (E/CN.4/2004/WG.21/11).

دال - الأنشطة الأخرى ذات الصلة

٢٦- في عام ٢٠٠٣، أبرم اتفاق بتقديم منحة بين المفوضية السامية لحقوق الإنسان وحكومة الأرجنتين لمساعدتها على وضع خطة عمل وطنية لمكافحة العنصرية. وقدم مشروع أولي لخطة العمل إلى المفوضية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤.

٢٧- وقامت المفوضية، بالتعاون مع الموفق المعني بالعلاقات العرقية في نيوزيلندا، بتنظيم مائدة مستديرة عن "العلاقات العرقية الدولية" في أوكلاند، خلال الفترة من ٢ إلى ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٤.

٢٨- وما انفكت المفوضية تتعاون، بوصفها الوكالة المسؤولة عن برنامج الأمم المتحدة لمناهضة التمييز، مع كل من الإجراءات الخاصة للجنة حقوق الإنسان وهيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات الدولية والإقليمية. وقد شارك خبراء من لجنة القضاء على التمييز العنصري وصندوق الأمم المتحدة للترعاعات للتعاون التقني في مجال حقوق الإنسان ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة العمل الدولية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمفوضية الأوروبية لمناهضة العنصرية والتعصب في فريق الخبراء العامل المعني بالسكان المنحدرين من أصل أفريقي و/أو الفريق العامل الحكومي الدولي. كما شارك المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، والمقرر الخاص المعني بالحقوق في التعليم، والخبير المستقل المعني بالفقر المدقع في مداولات إحدى آليات المتابعة.

٢٩- وقد اضطلعت المفوضية السامية لحقوق الإنسان حتى الآن بعدد من الأنشطة الرامية إلى إدراج برنامج عمل ديربان في ولايات وبرامج ومشاريع الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والمنظمات الدولية والإقليمية من خلال: (أ) عقد اجتماعات مشتركة بين الوكالات في جنيف لإبلاغ الوكالات الأخرى بأنشطة المتابعة المتعلقة بالمؤتمر العالمي ومناقشة الأنشطة المستقبلية المشتركة؛ (ب) وتعميم معلومات عن أنشطة المتابعة المتعلقة بالمؤتمر العالمي بشكل دوري على مراكز التنسيق في الوكالات الأخرى؛ (ج) وحضور الاجتماعات التي يستضيفها عدد من الشركاء (بما في ذلك المركز الأوروبي لرصد ظاهري العنصرية وكرهية الأجانب، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومجلس أوروبا، واليونسكو، والبنك الدولي ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية)؛ (د) وحث وكالات أخرى على المشاركة في الأفرقة العاملة المنشأة عقب انتهاء المؤتمر العالمي من خلال تشجيعها على الإدلاء ببيانات

أو إعداد أوراق أو المشاركة كأعضاء فيها؛ (هـ) وتشجيع تلك المؤسسات على تقديم مدخلات إلى تقارير الجمعية العامة ولجنة حقوق الإنسان عن أنشطتها المحددة فيما يتعلق بتنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان.

٣٠- ونظمت المفوضية السامية لحقوق الإنسان حلقات دراسية إقليمية يشارك فيها الخبراء لتناول مسألة تنفيذ برنامج عمل ديربان. وفي الفترة من ١ إلى ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، نظمت المفوضية بالاشتراك مع منظمة الصحة للبلدان الأمريكية حلقة دراسية حكومية دولية في برازيليا عن "ضمان مساهمة الأهداف الإنمائية للألفية في القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي"، شاركت فيها الدول والمنظمات غير الحكومية الناشطة في تقديم خدمات الرعاية الصحية إلى الفئات المعرضة للعنصرية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٣١- واضطلعت المفوضية إلى الآن بعدد من الأنشطة الرامية إلى كسب الدعم المتواصل من المنظمات غير الحكومية لتنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان. ومن ضمن مهامها المنتظمة ما يلي: (أ) تبادل المعلومات بانتظام مع هذه الدوائر؛ (ب) وتيسير المشاركة في اجتماعات تعقدها آليات المتابعة وأنشطة أخرى تنظمها المفوضية؛ (ج) وتشجيع المنظمات غير الحكومية على تقديم مدخلات إلى التقارير المقدمة إلى الجمعية العامة ولجنة حقوق الإنسان بشأن أنشطتها فيما يتصل بتنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان. وقد شجعت المفوضية الإجراءات التي اتخذتها المنظمات غير الحكومية لمناهضة العنصرية من خلال تيسير مشاركة المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب، وما يتصل بذلك من تعصب، في الدورة التي عقدتها لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان في واشنطن، في آذار/مارس ٢٠٠٤. ونظم المركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية لأفريقي الوسطى في ياوندي التابع للمفوضية في تموز/يوليه ٢٠٠٤، حلقة عمل للمنظمات غير الحكومية ومنظمات الشباب بشأن "تنفيذ توصيات المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية".

٣٢- وأصدرت المفوضية السامية لحقوق الإنسان بالاشتراك مع منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز كتيباً فكهياً بعنوان "فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز: لندافع عن حقوق الإنسان" وساهمت المفوضية في إعداد منشور مشترك بين المفوضية ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية عن نتائج الحلقة الدراسية المعقودة في برازيليا والمشار إليها آنفاً، الذي من المفترض أن يصدر في عام ٢٠٠٥.

ثانياً - خاتمة

٣٣- لقد أحرز تقدم هام في تنفيذ التوصيات ذات الصلة المتعلقة بالتعليم والفقر وبالمعايير التكميلية والصادرة عن الدورة الثانية للفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالتنفيذ الفعال لإعلان وبرنامج عمل ديربان. ومن المفترض أن تجلب الفترة القصيرة نسبياً الواقعة بين الدورتين الثانية والثالثة للفريق العامل الحكومي الدولي نهجاً متكاملًا فيما يتعلق بتنفيذ التوصيات التي ستعتمدها كلتا الدورتين في المستقبل.

Notes

¹ In this context, reference should be made to the following documents: report of the High Commissioner for Human Rights on progress made towards the implementation of Commission resolution 2004/71 on the follow-up to the United Nations Decade for Human Rights Education (E/CN.4/2005/98); report of the High Commissioner for Human Rights on achievements and shortcomings of the United Nations Decade for Human Rights Education (1995-2004) and on future United Nations activities in this area (E/CN.4/2004/93); note by the Secretary-General transmitting the draft plan of action for the first phase (2005-2007) of the proposed world programme for human rights education (A/59/525).

² For detailed information on the specific activities carried out by OHCHR within the framework of the United Nations Decade for Human Rights Education (1995-2004), refer to: OHCHR, *Annual Report 2003, Implementation of Activities and Use of Funds*, pp. 46-48; OHCHR, *Annual Appeal 2004*, pp. 90-91; OHCHR, *Annual Appeal 2005*, pp. 101-103.

³ The implementation of the recommendation will be facilitated by the role and functions of the independent eminent experts. Indeed, in General Assembly resolution 59/177 of 20 December 2004, the Assembly requested OHCHR to convene the second session of the group of independent eminent experts before the sixty-first session of the Commission on Human Rights to determine a concrete programme of action, based on the core values of racial equality and dignity as elaborated in the outcome document of their first session.

⁴ The comprehensive study should be based on Ms. Mbonu's working paper submitted to the Sub-Commission (E/CN.4/Sub.2/2003/18) and on the discussions that took place at the fifty-fifth session of the Sub-Commission. The study will also contribute to fostering the entry into force of the Convention against Corruption, which has received widespread support measured by the number of States that have already signed it (106 as at April 2004), indicating both an acute awareness of the severity of the problem, as well as a remarkable political commitment to tackle it.
